التمور.. غش مع سابق إصرار

يصيب المستهلك جنون الشراء لمنتج التمور في شهر رمضان دون انتباه من المستهلك إلى مسألة ما إذا كانت هذه التمور صالحة لأكلها أم أنه مجرد وجودها وحلاوة طعمها يكفي لاقتنائها دون معرفة ما تحمله هذه التمور من غش أثناء الاستيراد وفي التخزين والخلط بين تمور قديمة وأخرى جديدة وكذلك ما تحتويه من حصوات صغيرة لا ترى بالعين المجردة وإنما نتحسسها بأفواهنا وهي كثيرة يشتكي منها المستهلك لكنه يعاود شراءها كونها أرخص سعراً.

تحقيق/ أمل عبده الجندي

غالب سعيد عامل يقول: ليس باستطاعتي شراء (تنكة) من التمر لأني أعمل باليومية فاضطر لشراء التمر بالكيلو ونركز على التمر رخيص الثمن وهو غير نظيف بدليل رغم أنه عند مضغه نجد الحصوات التي بداخله فنحاول غسله حتى يطيب لنا أكله وهكذا.

أحد ضحايا التمور الفاسدة صلاح قاسم يقول: إن منظر التمر وهو على بوابات المحلات التجارية يريح النفس خاصة ونحن في شهر رمضان الكريم حيث نرى بأم أعيننا الأرصفة تملأ بالتمور فجذبني حلاوة المنظر وذهبت لأشتري تنكة وذهبت بها إلى البيت وقررت أن لا أفتحها إلا في أول يوم شهر رمضان ولكن أبنائي أبوا إلا أن يتذوقوها وحصل ذلك بعد أسبوع من شراء تنكة التمر وإذا بي أراها بالسوس فأخذتها وأرجعتها إلى صاحب المحل الذي اشتريتها منه ولكنه لم يقبل بإرجاعها وأنكر أنه تم شراؤها من عنده ما أدخلنا في معمعة ومشكلة انتهت بشجار.

إتلاف 200طن

رياض البخيتي مسئول التقييم والمطابقة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أكد أنه تم إتلاف ما يقارب 200 طن من التمور خلال النصف الأول من العام الحالي 2013، بسبب تهديدها لصحة وسلامة المستهلك حيث تعاني هذه التمور المستوردة من السوس والحشرات والتحمض والتعفن، مضيفاً أن التمور لها مواصفات ومقاييس معتمدة لابد من تطبيقها ومن هذه الشروط أن يكون عليها لاصق يصعب إزالته من على عبوة المنتج يكتب فيه اسم المنتج ونوعه وتاريخ الصلاحية والانتهاء وكذلك الوزن لأن هناك من يكتب أوزان أكبر مما تحمله بعض العبوات.

حملات وتقارير ومخالفات

ومضى يقول: نحن الآن بصدد الحملة الثامنة للسنة الثامنة على التوالي للنزول إلى الأسواق عشوائياً لكل المحلات لرصد المخالفات وضبطها وضبط التداول والسلوكيات الخاطئة من المنتجات، وهناك الكثيرة من يقوم بإلقاء اللوم علينا واتهامنا بأننا نقوم بالتغاضي عن منتجات مخالفة لكن ما يحدث في الهيئة هو أننا نقوم بإصدار تقرير مطابقة لمنتج التمور وحصول التاجر على هذا الإصدار بعدها تفاجئ بأن هذه التمور أو أي منتجات أخرى فاسدة ويتم بيعها في الأسواق وهنا الخطأ يكمن في طريقة تخزينها ونقلها وتداولها وتعرضها لأشعة الشمس كل يوم خاصة وأننا في موسم شهر كريم حيث يكثر المستهلك من شراء التمور.

مشيراً إلى أنه في الفترة الماضية تم النزول إلى عدد 1306 محلات وتم معاينة حوالي 13 ألفاً و495 منتجاً، والنزول إلى 84 محل تمور ومعاينة 528 منتجاً، وتم ضبط ورصد عدد 1020 مخالفة لكل المنتجات من بينها التمور وتحرير 230محضر ضبط مخالفات، ونسعى حالياً إلى توعية المستهلك عبر الملصقات والبروشورات والقنوات الفضائية على الرغم من أن حملات التفتيش هذه ليست من مهام الهيئة وإنما تقوم بها كرصد وتجميع قاعدة بيانات للهيئة لتستفيد منها في وضع الخطط المستقبلية لمعرفة ماذا يريد المستهلك وما يعانيه.

إشكاليات

من جانبه أوضح الدكتور محمد الأصبحي مدير صحة البيئة بمكتب الأشغال بأمانة العاصمة أن البيانات التي تحملها التمور تدخلنا في إشكاليات لا حدود لها مع أصحاب المحلات والتجار لأنها تحمل لواصق يمكن لأي تاجر إزالتها ووضع أخرى تدل على عدم انتهاء صلاحية هذه السلع من التمور، ويضيف بالقول: تم التنبيه لأكثر من مرة للهيئة أن تضع موصفات تضمن عدم تبديل هذا اللاصق بحيث يكون تاريخ الإنتاج والانتهاء منحوتاً على العبوة لسلامة المنتج.

ويقول: صحيح إن القانون يخول لنا صفة الضبط لكننا لا نقدر على ضبط المخالفين لعدم وجود الحماية الأمنية، كونه عند محاولة مصادرة العبوات التآلفة ندخل في إشكاليات ومعمعة واعتداءات على الموظفين المكلفين بصفة الضبط، وهناك كثير من القضايا منظورة أمام نيابة المخالفات ويتم تغريمهم حسب نوع المخالفة إلا أنه يوجد قصور في موضوع إعلان الأحكام والأوامر الجزائية التي يتم صدورها ضد المخالفين.

فترة صلاحية

الموضوع ذاته نقلناه إلى طاولة رئيس الجمعية فضل مقبل منصور الذي قال: إن فترة الصلاحية لأي منتج من تمر هي عام واحد فقط في ظل ظروف تخزين آمنة من حيث درجة الحرارة ومكان التخزين ووسيلة النقل ولأن محصول جني ثمار التمر يتم في يوليو وأغسطس من كل عام ويتم إعادة تعبئته وتقشيره وخلطه ومن ثم بيعه للمستهلك دون أية مواصفات محددة على عبوة التمر ولا توجد أية بيانات وهذا هو غش للمستهلك.

إنتاج محدود

لافتاً إلى أن إنتاج اليمن من التمور محدود جداً يتراوح بين 400-300 طن بينما ما يتم استيراده يقارب الـ 20 ألف طن سنوياً لعدم الاهتمام بأشجار النخيل وزراعته في اليمن، وتابع: ما يتم استيراده للأسف أنواع رديئة كون التمور الممتازة أسعارها مرتفعة والمستهلك اليمني غير قادر على شرائها حيث يصل سعر الكيلو إلى 5000 ريال يمني، إضافة إلى أن ما يباع في السوق اليمني غير متواجد في أية دولة في العالم ولا يتم استهلاكه في دول الخليج كونه يعطى للحيوانات.

" يحتوي التمر المغشوش على سوس.. حشرات.. حصى.. وتحمض وتعفن

" هيئة المواصفات: تجار يقومون بإزالة لاصق الصلاحية وتزويره

" حماية المستهلك: صلاحية التمر عام واحد في ظل ظروف تخزين جيدة

" صحة البيئة: نعرف المخالفين لكن لا نضبطهم لعدم وجود عناصر أمن معنا